International Science and Technology Journal
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
Volume 37 العدد
Part 1 المجلد
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
International Science and Technology Journal
ISTJ

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

Received	2025/06/15	تم استلام الورقة العلمية في
Accepted	2025/07/08	تم قبول الورقة العلمية في
Published	2025/07/10	تم نشر الورقة العلمية في

أثر الانفتاح التجاري على حجم الإنفاق الحكومي في ليبيا (1990–2020): اختبار الحدود باستخدام نموذجARDL

أ. نورة أحمد الأشخم

كلية الاقتصاد – قسم الاقتصاد – جامعة الزاوية – ليبيا

n.alashkam@zu.edu.ly

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة 1990–2020، في سياق الاقتصاد الريعي وتقلبات العائدات النفطية. تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام منهجية اختبار الحدود (Bounds Testing Approach). أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين درجة الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي، حيث أظهر معامل تصحيح الخطأ (–0.13) سرعة جزئية في تعديل الاختلالات نحو التوازن. وتشير نتائج التقدير إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لانفتاح التجارة على الإنفاق الحكومي، بمرونة تقدّر بـ 0.88، مما يدعم فرضية التعويض التي تفترض أن الحكومات في الاقتصادات المنفتحة تميل إلى زيادة الإنفاق العام لتحصين الاقتصاد ضد الصدمات الخارجية. توصي الدراسة بضرورة مواءمة سياسات المالية العامة مع تحولات التجارة الدولية، لضمان استدامة الإنفاق العام في ظل بيئة اقتصادية شديدة التقلب.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري ،الإنفاق الحكومي، نموذج ARDL ، فرضية التعويض ، التكامل المشترك.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

International Science and Technology Journal
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
Volume 37 العدد
Part 1 المجلد
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
International Science and Technology Journal
ISTJ
http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

The Impact of Trade Openness on the Size of Government Expenditure in Libya (1990–2020): A Bounds Test Using the ARDL Model

Nora Ahmed Al-Ashkham
Faculty of Economics – Department of Economics
University of Zawia - Libya
n.alashkam@zu.edu.ly

Abstract:
This study aimed to measure the impact of trade openness on government spending in Libya during the period 1990–2020, in the context of a rentier economy and fluctuating oil revenues. An autoregressive distributed lag (ARDL) model was adopted to test the long-run relationship between the variables using a bounds testing approach. The study results revealed a long-run equilibrium relationship between the degree of trade openness and government spending, with an error correction coefficient of -0.13 demonstrating a partial speed of adjustment of imbalances toward equilibrium. The estimation results indicate a significant positive effect of trade openness on government spending, with an elasticity of 0.88, supporting the compensation hypothesis, which assumes that governments in open economies tend to increase public spending to protect the economy against external shocks. The study recommends aligning public finance policies with shifts in international trade to ensure the sustainability of public spending in a highly volatile economic environment.

Keywords: Trade openness, government spending, ARDL model, compensation hypothesis, cointegration.

المقدمة:

يُعد الإنفاق العام الحكومي من أبرز أدوات السياسة المالية التي تلجأ إليها الدول لتحقيق الاســتقرار الاقتصــادي وتحفيز النمو وتوفير الخدمات العامة، وتزداد أهميته في الدول النامية التي تعاني من ضـــعف في القطاع الخاص أو اختلالات هيكلية في مواردها الاقتصادية.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

تتسم ليبيا بتجارة كثيفة في السلع الأولية، التي تُحدد أسعارها وأحيانًا كمياتها من قبل الأسواق العالمية. نتيجة لذلك، تصبح ليبيا عرضة لتقلبات في سوق السلع العالمية، مما يؤدي غالبًا إلى تعديل الحكومة لمستوى الإنفاق، سواء بالزيادة أو النقصان (عطية. 2013).

يسمح ارتفاع أسعار الصادرات مقارنة بأسعار الواردات بشراء حجم أكبر من الواردات مقابل حجم معين من الصادرات. وتعكس الزيادة الضمنية في القوة الشرائية الحقيقية للإنتاج المحلي تحويلًا للدخل من بقية العالم، مما يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الاستهلاك والادخار والاستثمار. كما يمكن اعتبار شروط التجارة بمثابة معدل العائد على الاستثمار؛ وبالتالي، فإن التحسين المستمر في شروط التجارة يؤدي إلى زيادة في الاستثمار ومن ثم يعزز النمو الاقتصادي (بوركين، 2006).

يُعتبر الانفتاح التجاري متغيرًا مهمًا آخر في القطاع الخارجي. يقيس الانفتاح التجاري درجة تفاعل الدولة مع بقية العالم من خلال التجارة. ويمكن أن يكون تأثير الانفتاح التجاري على الإنفاق الحكومي أو حجمه إيجابيًا أو سلبيًا. إذا كان التأثير إيجابيًا، يُعتبر الانفتاح "تعويضي"، بينما تشير العلاقة السلبية إلى أنها "فعالة" (الحويج ، 2021).

عندما يكون للانفتاح التجاري تأثير تعويضي على حجم الحكومة، يعني ذلك أن التعرض للمخاطر المرتبطة بالتفاعل مع العالم الخارجي يتم تعويضه من خلال زيادة الإنفاق المحلي (Dixit ،2014: Jacquet, 2018). من ناحية أخرى، عندما يكون للانفتاح التجاري تأثير فعال، فإن الزيادة في المنافسة من الشركات الأجنبية تدفع الشركات المحلية للضغط على الحكومة لعدم تنفيذ سياسات تزيد من تكاليف العمالة، مما يؤدي بدوره إلى زيادة تكاليف الإنتاج وتقليل تنافسية المنتجات. ستؤدي هذه الضغوط إلى تقليل الحكومة للضرائب مثل ضريبة دخل الشركات والضرائب على الرواتب، وبالتالي تقليص الإنفاق العام (Dixit ،2014).

تعتبر العلاقة بين الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي موضوعًا ذا أهمية كبيرة وقد استحوذت على اهتمام عدد كبير من الدراسات في العقود الأخيرة. كما أشار Abizadeh (2005)، فإن معظم النقاشات المتعلقة بتأثير تحرير التجارة قد تمحورت حول مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية. ومع ذلك، هناك العديد من الدراسات التي سعت إلى فهم العلاقة بين الانفتاح التجاري والنفقات الحكومية. على الرغم من أن هذه العلاقة أثارت جدلاً واسعًا على مدى سنوات عديدة، إلا أنه لا يزال هناك غياب للإجماع بشأن النتائج المستخلصة.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

أشارت بعض الدراسة بان العلاقة بين الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي حيث إنه كلما أصبحت الدولة أكثر انفتاحًا، زادت تعرضها للمخاطر الخارجية، مما قد يؤدي إلى زيادة حجم الحكومة لتعويض المخاطر الخارجية المتزايدة. Rodrik (1998) . ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، وجدت دراسات مثل دراسة Dixit (2014) علاقة سلبية، مما يعني أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى تقليل النفقات الحكومية.

تم إجراء العديد من الدراسات حول العلاقة بين الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي في عدد من الدول النامية، بما في ذلك الدول الأفريقية، لكن الدراسات محدودة في ليبيا. لذلك، لا تمتلك ليبيا دراسات تجريبية كافية بشأن تأثير الانفتاح التجاري على الإنفاق الحكومي، مما قد يساعد في تطوير سياساتها التجارية. لسد هذه الفجوة، تهدف الدراسة الحالية إلى فحص تأثير الانفتاح التجاري على الإنفاق الحكومي في ليبيا باستخدام نهج اختبار الحدود لتكامل السلاسل الزمنية.

تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة مدى تأثير الانفتاح التجاري – وهما مؤشرا القطاع الخارجي للاقتصاد الليبي – على حجم الحكومة. في حالة الانفتاح التجاري، نهدف إلى تقييم ما إذا كانت تؤدي إلى آثار تعويضية أو فعالة. تعد الدراسة مهمة في ليبيا، حيث إنها اقتصاد مفتوح نسبيًا يشارك في التجارة الثنائية والمتعددة الأطراف. ستتيح نتائج هذه الدراسة لصانعي السياسات فهم تأثير الانفتاح التجاري على الإنفاق الحكومي وعلى الاقتصاد ككل ومساعدتهم عند تطوير سياسات النمو الاقتصادي والتجارة على المدى القصير والطويل. وبالتالي، ستحاول الدراسة سد هذه الفجوة والمساهمة في الأدبيات القائمة حول ا تأثير الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي في ليبيا. تُقسم بقية هذه الورقة إلى عدة أقسام رئيسية. في القسم التالي، يتم تحليل اتجاهات الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي في ليبيا. يستعرض القسم الثاني الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين انفتاح التجارة والنفقات الحكومية. أما القسم الثالث، فيُخصص لمواصفات النموذج والمنهجية المتبعة في البحث. يغطي القسم الرابع التحليل التجريبي والنتائج المستخلصة، بينما تختتم الورقة في القسم الأخير بتلخيص شامل للأفكار الرئيسية والنتائج.

لقد تنوعت التفسيرات النظرية في الأدبيات الاقتصادية حول العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي وحجم الحكومة، حيث ظهرت فرضيتان رئيستان:

- أولاهما، **فرضية التعويض(Compensation Hypothesis)** ، التي ترى أن الانفتاح يعرض الدولة لمخاطر خارجية وصدمات سوقية، ما يستدعي توسيع حجم الحكومة لتعويض الأفراد عن تلك المخاطر عبر برامج إنفاق اجتماعي.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

- وثانيهما، **فرضـــية الكفاءة(Efficiency Hypothesis)** ، التي تفترض أن الانفتاح يعزز منطق الســوق ويحد من تدخل الدولة، ما يفضـــي إلى تقليص حجم الحكومة والإنفاق العام.

وقد أظهرت العديد من الدراســـات الدولية تباينًا في نتائجها بشـــأن هذه العلاقة، تبعًا لاختلاف السـياقات السـياسـية والاقتصـادية للدول محل الدراسـة. فبينما دعمت بعض الدراســـات مثل دراســـة Maluleke (2024) في جنوب إفريقيا، و Tekinوآخرون (2023) في دول أوروبا الشـــرقية، فرضـــية التعويض في الدول النامية ذات التقلبات التجارية، دعمت دراسـات أخرى كدراسـة Alesina (1998) و Wacziarg فرضـية الكفاءة في الدول ذات المؤسسات المستقرة والاقتصادات المتنوعة.

وعليه، فإن ليبيا تُمثل حالة دراسـية مثالية لاختبار هذه العلاقة، بحكم اعتمادها الشـديد على التجارة الخارجية، وخاصة النفط، وبحكم مرورها بفترات من الانفتاح والتقلب، فضلًا عن تحولات سياسية وأمنية أثرت على قدرة الدولة على الإنفاق.

مشكلة الدراسة:

هل يوجد أثر للانفتاح الاقتصـادي على حجم الإنفاق الحكومي في ليبيا؟ وإن وُجد، فهل يتماشى هذا التأثير مع فرضية التعويض أم الكفاءة؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على واحدة من القضايا المالية المحورية في الاقتصـــاد الليبي، وتســـاهم في إغناء الأدبيات العربية التي ما زالت محدودة في هذا المجال. كما تقدم أداة تحليلية لصـــنّاع القرار لفهم آلية تفاعل المالية العامة مع الانفتاح التجاري في ظل الاعتماد على مورد واحد.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراســـة إلى تحليل وقياس أثر الانفتاح الاقتصـــادي في ليبيا، خلال الفترة (1990–2019)، على الإنفاق الحكومي.

الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي في ليبيا (1990–2020)

شـهدت ليبيا بعد عام 1962 تحولًا جذريًا في هيكل اقتصـادها، حيث تزايدت الإيرادات العامة بفعل الطفرة النفطية، ورافق ذلك توسـع ملحوظ في حجم الإنفاق العام، لا سـيما

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

في مجالات التعليم، البنية التحتية، والدعم الاجتماعي. ومع ذلك، فإن الفترات اللاحقة، خاصة بعد عام 2011، تميزت بحالة من الاضطراب السياسي والأمني، أدت إلى انخفاض الإيرادات النفطية، وإغلاق الموانئ والحقول، وتآكل قدرة الدولة على تمويل الإنفاق، مما أثار تساؤلات جديدة حول مرونة الإنفاق العام تجاه الانفتاح التجاري في ظل الأزمات.

يمثل الاقتصاد الليبي نموذجًا خاصًا وفريدًا لهذه الإشكالية. فمنذ اكتشاف النفط في أواخر خمسينيات القرن الماضي، تحول الاقتصاد الليبي إلى اقتصاد ريعي يعتمد اعتمادًا شبه كلي على العوائد النفطية، دون أن يصاحب ذلك تنوع حقيقي في مصادر الدخل أو تطور كافٍ في القطاعات الإنتاجية غير النفطية. وقد أدى هذا الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية إلى هشاشة البنية الاقتصادية أمام تقلبات السوق العالمية، وخصوصًا أسعار النفط، وهو ما يجعل تأثير الانفتاح الاقتصادي على السياسة المالية والإنفاق العام أكثر وضوحًا وتضخمًا مقارنة بالاقتصادات المتنوعة.(سالم عطية بن سليم ،2024).

1. تعريف المتغيرات

الانفتاح التجاري: يعبر عنه بنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو مقياس لمدى انفتاح الاقتصاد الليبي على التجارة العالمية.

الإنفاق الحكومي: يشير إلى إجمالي الإنفاق الحكومي السنوي (بالملايين أو حسب الوحدة المذكورة) ويعكس حجم تدخل الحكومة في الاقتصاد.

2. البيانات

الجدول رقم (1):" تطور الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي في ليبيا"(2020–1990)

TOPEN	G	year
0.6328	2193.7	1990
0.5164	2092.3	1991
0.4761	2818.5	1992
0.5208	2538.5	1993
0.5445	2743.2	1994
0.5207	3463.6	1995
0.4565	4449.8	1996
0.4595	4438.4	1997

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

TOPEN	G	year
0.4114	4295.3	1998
0.3989	5250	1999
0.4744	5635	2000
0.3437	8489.6	2001
0.5298	6862.5	2002
0.7769	13454.1	2003
0.7658	18524.8	2004
0.8344	20103.6	2005
0.8841	30883.3	2006
1.0028	44121.7	2007
0.9656	35677	2008
1.0250	54494.4	2009
0.9589	23371.5	2010
1.1595	53891.3	2011
0.8043	65370.3	2012
0.8138	43796.2	2013
0.7926	35991.9	2014
0.7197	36014.9	2015
0.4298	29171.3	2016
0.3846	32692	2017
0.5004	39286.4	2018
0.5651	45813	2019
0.5396	37310	2020

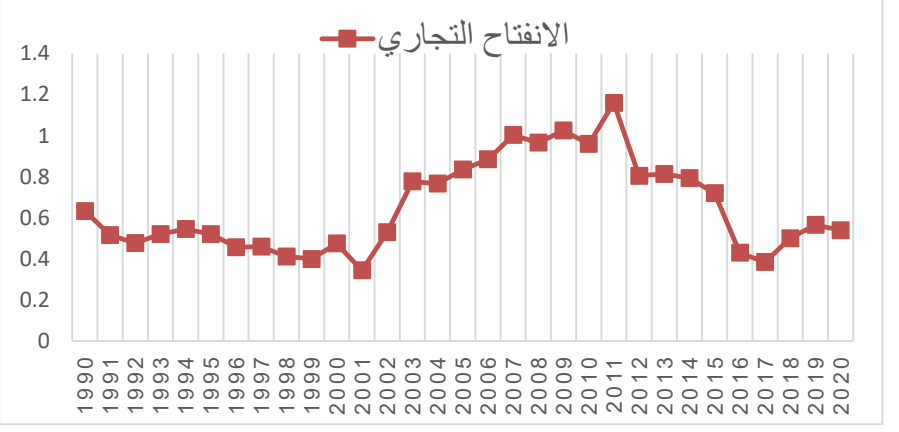

الشكل رقم (1): الانفتاح التجاري

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

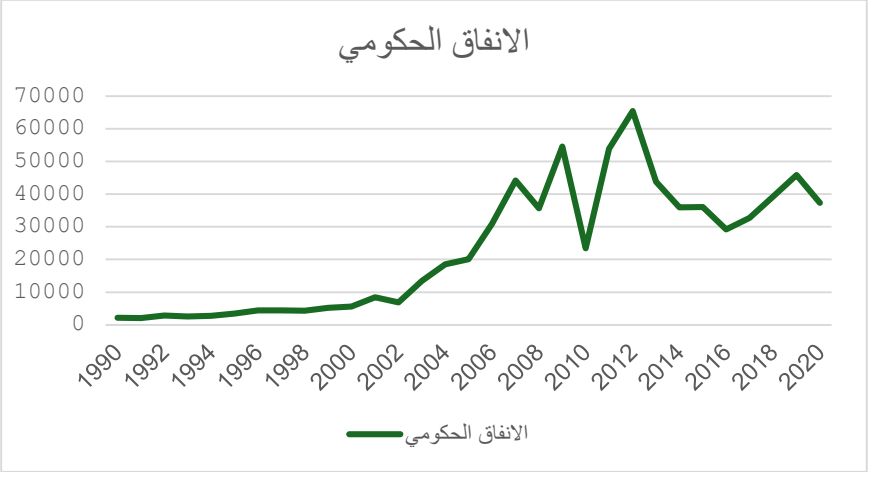

الشكل رقم (2): الإنفاق الحكومي

تشـــير البيانات في الجدول (1) والشـــكلين (1، 2) إلى تقلبات ملحوظة في كل من الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي على مدار العقود الثلاثة الماضـية. من الواضـح أن الانفتاح التجاري شهد زيادة كبيرة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مما يتزامن مع ارتفاع الإيرادات النفطية. ومع ذلك، فإن الانخفاض الملحوظ في الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي بعد عام 2011 يعكس التأثيرات السلبية للأزمات السياسية والأمنية.

يســـتدعي هذا التحليل النظر في العلاقة الديناميكية بين الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي، حيث يمكن أن توضح كيفية تأثير التغيرات في البيئة الاقتصادية والسياسية على قدرة الحكومة على الاستجابة للتحديات الاقتصادية .سيكون من الضروري إجراء تحليل أكثر تفصيلاً لفهم هذه العلاقة وتأثيراتها على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

الدراسات السابقة

يحظى موضـوع العلاقة بين الانفتاح الاقتصـادي والإنفاق العام الحكومي باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصـادية، حيث انقسمت التفسيرات النظرية إلى اتجاهين رئيسيين: الأول يمثله **نموذج التعويض** الذي يفترض أن الانفتاح على التجارة العالمية يعرض الاقتصـاد لمخـاطر خـارجيـة، ممـا يـدفع الحكومـات إلى توســـيع حجم إنفـاقهـا لتوفير الحمـايـة الاجتماعية. في المقابل، يدعو **نموذج الكفاءة** إلى تقليص حجم الحكومة في ظل

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

الانفتاح لزيادة التنافسية والفعالية الاقتصادية. وفي هذا السياق، أُجريت العديد من الدراسات التجريبية في بلدان ذات مستويات مختلفة من الانفتاح والنمو، وقد أظهرت نتائج متباينة بحسب السياقات الاقتصادية والسياسية.

يتناول هذا الجزء مراجعة شاملة للدراسات السابقة المتعلقة بالعلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والإنفاق العام الحكومي. وتكتسب هذه العلاقة أهمية خاصة في الاقتصادات النامية، خصوصًا تلك التي تعتمد على مصادر محدودة من النقد الأجنبي، مثل ليبيا التي تُعد من الاقتصادات الريعية المعتمدة بشكل شبه كلي على الصادرات النفطية.

وقد تنوعت المقاربات النظرية لتفسير هذه العلاقة، حيث ظهرت مدرستان رئيسيتان:

- **فرضية التعويض (Compensation Hypothesis):** ترى أن الانفتاح يعرض الاقتصاد لمخاطر خارجية تدفع الحكومات إلى زيادة حجم الإنفاق العام كآلية للحماية الاجتماعية والتأقلم مع تقلبات السوق.
- **فرضية الكفاءة (Efficiency Hypothesis):** تفترض أن الانفتاح يؤدي إلى تقليص حجم الدولة والحد من تدخلها في الاقتصاد لتعزيز كفاءة الأسواق وزيادة تنافسية القطاع الخاص.

1- دراسة Cameron (1978)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري وتوسع دور الدولة في عدد من الدول الصناعية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. استخدم الباحث تحليلاً مقارنًا لبيان كيف أدى تسارع العولمة إلى زيادة تركّز الصناعة وقوة النقابات، ما رفع مستويات الإنفاق الاجتماعي مثل التقاعد والتأمين ضد البطالة، وبالتالي زاد من حجم الحكومة. تُعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي قدمت فرضية "التعويض".

2- دراسة Rodrik (1998)

فحصت الدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري وحجم الحكومة باستخدام بيانات من أكثر من 100 دولة. أظهرت النتائج أن الدول الأكثر انفتاحًا تميل إلى إنفاق أكثر على التأمين الاجتماعي لحماية المواطنين من الصدمات الخارجية، ما يدعم فرضية التعويض. واعتبرت الدراسة مرجعًا أساسيًا في تفسير كيف يؤدي الانفتاح التجاري إلى زيادة الإنفاق العام.

3- دراسة Liberati (2007)

استخدمت هذه الدراسة بيانات من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتحليل تأثير الانفتاح التجاري والرأسمالي على حجم الحكومة. أظهرت النتائج أن الانفتاح الرأسمالي

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

تحديدًا يؤدي إلى تقليص دور الحكومة من خلال تقليص الضرائب العامة وتقليل الإنفاق الحكومي، ما يدعم فرضية الكفاءة.

4- دراسة Molana et al. (2004)

حللت الدراسة العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري وحجم الحكومة باستخدام بيانات من 23 دولة صناعية. أيدت النتائج فرضية التعويض، حيث أظهرت أن زيادة الانفتاح التجاري ترافقها زيادة في الإنفاق العام، خاصة في فترات تقلب التجارة العالمية.

5- دراسة Benarroch & Pandey (2012)

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين الانفتاح التجاري والإنفاق العام الإجمالي والمفصل في دول ذات مستويات دخل مختلفة. بينت النتائج أن الانفتاح التجاري يرتبط بزيادة الإنفاق على التعليم في الدول منخفضة الدخل فقط، دون وجود دعم واضح لفرضية التعويض في الدول الغنية.

6- دراسة Lin et al (2014)

استخدمت الدراسة تحليل بيانات بانل لتقييم العلاقة بين الانفتاح التجاري وحجم الحكومة في الدول النامية الصغيرة. أظهرت النتائج أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى توسيع دور الحكومة في هذه الدول، ما يعزز فرضية التعويض.

7- دراسة Vianna & Mollick (2018)

اعتمدت الدراسة على تحليل بانل لعدد من دول أمريكا اللاتينية خلال فترة طفرة السلع. توصلت إلى أن الانفتاح التجاري ساهم في زيادة الإنفاق الحكومي، وهو ما يتماشى مع فرضية التعويض.

8- دراسة Williams (2021)

استخدمت الدراسة بيانات بانل لقياس العلاقة بين الانفتاح التجاري وحجم الحكومة عبر مستويات الدخل المختلفة. أظهرت النتائج أن العلاقة إيجابية في الدول منخفضة الدخل وسلبية في الدول مرتفعة الدخل، ما يشير إلى دور حاسم للدخل القومي كمحدد لتأثير الانفتاح.

9- دراسة Espuelas(2022)

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين العولمة التجارية والإنفاق الاجتماعي في إسبانيا على مدى قرن ونصف. أوضحت النتائج أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي عندما تكون القدرة المالية للدولة عالية، ويقلصه عندما تكون ضعيفة.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

10-دراسة Cabral (2016)

فحصت الدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري وحجم الحكومة في 32 ولاية مكسيكية. أظهرت النتائج علاقة إيجابية واضحة، مما يعزز فرضية التعويض على مستوى الحكومات المحلية.

11-دراسة Bharati et al. (2022)

هدفت الدراسة إلى اختبار فرضية التعويض باستخدام بيانات من 137 دولة. دعمت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري وحجم الحكومة، خاصة في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل

12-دراسة Maluleke (2024)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والإنفاق العام في جنوب أفريقيا خلال الفترة (1980–2021) باستخدام منهجية ARDL. وقد بيّنت النتائج أن الانفتاح التجاري، كما يقاس بإجمالي التجارة كنسبة من الناتج المحلي، أدى إلى زيادة في حجم الحكومة في المدى القصير، مع دور بارز للتحضر ونسبة الإعالة. إلا أن هذا الأثر لم يكن واضحًا في المدى الطويل، حيث أصبح التضخم هو العامل الأكثر تأثيرًا.
رغم تعدد الدراسات الدولية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي، فإن الأدبيات التطبيقية حول هذه العلاقة في ليبيا تحديدًا شبه منعدمة، رغم أن السياق الليبي يتميز بخصوصية واضحة من حيث اعتماده الكبير على النفط، وتقلب الإيرادات الخارجية، والهشاشة المؤسسية. لذلك، تأتي هذه الدراسة لسد هذه الفجوة، من خلال تحليل العلاقة الديناميكية بين الانفتاح التجاري والإنفاق العام الحكومي في ليبيا خلال الفترة(1990–2020) ، باستخدام منهجيةARDL ، لتحديد ما إذا كانت العلاقة تتماشى مع فرضية التعويض أم الكفاءة.

التحليل العملي القياسي

تعتمد هذه الدراسة على منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك ضمن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) كما طُورت من قبل (Pesaran et al, 2001). وقد تم اختيار هذه المنهجية لما تتمتع به من مزايا تطبيقية مقارنة بأساليب التكامل الأخرى. من أبرز هذه المزايا أن منهجية ARDL لا تتطلب أن تكون جميع المتغيرات في النموذج متكاملة من نفس الدرجة. كما أنها أكثر كفاءة عند التعامل مع عينات صغيرة الحجم.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

ومع ذلك، يجب تحديد رتبة تكامل المتغيرات قبل الشروع في اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بينها. ولتحقيق ذلك، استخدمت الدراسة اختباري ديكي–فولر الموسع (ADF) وفيليبس–بيرون (PP). كما تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية الأخرى مثل اختبار الارتباط الذاتي، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار صحة مواصفات النموذج، واختبار تجانس التباين (heteroskedasticity). بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام اختبار مجموع البواقي التراكمية (CUSUM) واختبار مجموع مربعات البواقي التراكمية (CUSUMSQ)من أجل التحقق من استقرار النموذج الكلي. وقد تم تنفيذ التحليل الإحصائي باستخدام برنامج EViews 10.

صياغة نموذج الدراسة

لقياس أثر الانفتاح التجاري على الإنفاق الحكومي، استخدمت الدراسة الإنفاق الحكومي كمتغير تابع، والانفتاح التجاري كمتغير مستقل.

وبناءً على دراسة Zakaria و Shakoor (2011)، تم بناء النموذج التجريبي للدراسة كما يلي

$$GOV_t = \beta_0 + \beta_1 TO_t + \mu_t \qquad (1)$$

حيث:

- GOV_t: الإنفاق الحكومي في الفترة الزمنية t
- TO: مؤشر الانفتاح التجاري في الفترة الزمنية t
- μ_t : مصطلح الخطأ العشوائي.

تم الحصول على بيانات جميع المتغيرات من نشرة مصرف ليبيا المركزي (2021). وقد تم اختيار فترة الدراسة بناءً على توفر بيانات موثوقة وكاملة للمتغيرات المشمولة في الدراسة الخاصة بليبيا. توضح الجدول رقم (2) تعريفات المتغيرات، وطرق قياسها، والعلامات المتوقعة مسبقًا للمتغيرات المستقلة.

الجدول (2): تعريف المتغيرات والعلامات المتوقعة

المتغيرات	تعريف المتغيرات (طريقة القياس)	الاشارة المتوقعة
الإنفاق الحكومي(GOV)	إجمالي الإنفاق العام	
الانفتاح التجاري(TO)	الصادرات + الواردات (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	±

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

بالنظر إلى أن متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة من المرجح أن يكون لها علاقات غير خطية، فقد تم تحويل المتغيران إلى شكل خطي عن طريق أخذ قيم اللوغاريثم الطبيعي. الشكل اللوغاريتمي للنموذج الاقتصادي القياسي هو كما يلي:

$$Ln\,GOV_t = \beta_0 + Ln\beta_1 TO_t + \mu_t \qquad (2)$$

توصيف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL)

لتقدير تأثير الانفتاح التجاري علي الإنفاق العام تستخدم دراستنا تقنيات تستند إلى استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة بين المتغيرات. يعتمد هذا النموذج على إدخال المتغيرات المتباطئة، مما يسمح بدراسة التأثيرات الزمنية بين المتغيرات المختلفة. تم تطوير هذا النموذج من قبل (Pesaran et al., 2001)، حيث يتيح تحليل المتغيرات التي قد تكون متكاملة من درجات مختلفة مثل I(0) و I(1) .

يُستخدم نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) في تحليل العلاقات الاقتصادية، بما في ذلك تلك التي تتعلق بعينات صغيرة. يُعتبر هذا النموذج فعالاً في دراسة التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات.

يتم اختبار هذه العلاقات باستخدام اختبار الحدود(Bound Test) ، الذي يهدف إلى تقييم التكامل المشترك بين المتغيرات. يعتمد هذا الاختبار على قيمة إحصائية معينة (F–Stat)لمقارنة النتائج وتحديد إذا ما كانت هناك علاقة طويلة الأجل.

يتم صياغة الفرضيات كما يلي: الفرضية الصفرية (H0) تنص على أن المعامل يساوي صفرًا(b = 0) ، بينما الفرضية البديلة (H1) تشير إلى أن المعامل لا يساوي صفرًا (b ≠ 0). إذا كانت القيمة المحسوبة لـ F–Stat تتجاوز القيمة الحرجة، يتم رفض الفرضية الصفرية، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المعنية.

تقدير النموذج :بناءً على النتائج، يمكن استخدام النموذج لتحديد العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات وفق الصيغة الأتية:

$$\Delta(Y_t) = c + \lambda Y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} a_1 \Delta(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^{m} a_2 \Delta(X_{t-i}) + \mu_t \qquad (3)$$

حيث:

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

- Δتمثل الفرق الأول.
- cتمثل الحد الثابت.
- $m،n$ تمثل الحدود العليا لفترات التخلف الزمني تعبر عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

تُعتبر معلمة تصحيح الخطأ (λ) هي النسبة المئوية من أخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة زمن واحدة من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

- معلمات النموذج في الأجل الطويل :تُرمز بـ β.
- معلمات الأجل الطويل :تُرمز بـ a1، a2، ....
- الزمن يُرمز له بـ i.
- حد الخطأ العشوائي يُرمز له بـ **μ**.

$$\Delta G = c + \lambda G_{t-1} + \beta TO_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} a_1 \Delta (TO_{t-i}) + \sum_{i=0}^{m} a_2 \Delta (TO_{t-i}) + \mu_t \quad (4)$$

❖ **اختبار استقراريه المتغيرات:**

أولا : اختبار ديكي – فولار (Dickey–Fuller, 1979)

توجد **العديد** من الاختبارات التي تهدف إلى دراسة الاستقرارية، ومن أبرزها اختبار ديكي–فولر. يُستخدم هذا الاختبار لتحديد استقرارية سلسلة زمنية معينة من خلال تحليل وجود مركبة الاتجاه العام.

ثانيا :اختبار فيليبس وبيرون pp (Philips–perron, 1988)

الذي يُعتبر تصحيحًا لا معلمي لإحصائية ديكي وفولر. يهدف هذا الاختبار إلى أخذ اختلاف تباين الأخطاء بعين الاعتبار.

اختبار التكامل المشترك

نرفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة المحسوبة τأكبر من القيمة الجدولية . إذا كانت القيمة المحسوبة τ أقل من القيمة الجدولية ، نقارن بينهما لتحديد مدى التكامل. وبالتالي، سيكون الانحدار المقدر صحيحًا وليست فيه أية مشكلات. عندما تكون سلسلة البواقي مستقرة (ساكنة)، وبيانات كل من xt , yt متساوية التكامل يمكن اعتبار النتائج صحيحة وليست زائفة.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

❖ **الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات البحث**

يوضح الجدول رقم (3) أهم الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات البحث .أظهرت النتائج أن قيمة الوسط الحسابي للإنفاق الحكومي (GOV) , ومتغير الانفتاح الاقتصادي (TO) .

جدول (3) :الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

	GOV	TO
Mean	9.526636	-0.483278
Median	9.908654	-0.607887
Maximum	11.08782	0.147989
Minimum	7.646019	-1.067986
Std. Dev.	1.166350	0.336813
Skewness	-0.304147	0.183724
Kurtosis	1.496087	1.826219

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات EViews 10

ظهرت النتائج الإحصائية أن متوسط الإنفاق الحكومي بلغ نحو 9.53 بانحراف معياري 1.17، وتوزيعه يميل قليلاً نحو اليسار. أما متوسط الانفتاح الاقتصادي فقد بلغ – 0.48 بانحراف معياري 0.34، وتوزيعه قريب من الطبيعي. وتشير قيم التفلطح المنخفضة لكلا المتغيرين إلى أن التوزيع أقل حدّة من التوزيع الطبيعي.

1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

لإجراء هذه الخطوة، نقوم بإخضاع السلاسل الزمنية محل الدراسة، بعد إدخال اللوغاريتم الطبيعي على المتغيرات، لاختبارين مهمين من اختبارات جذر الوحدة التي تساعدنا في دراسة استقرار السلسلة. هذان الاختباران هما اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس بيرون(PP) .

يوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) لاستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث. تشير النتائج إلى أن قيم الإحصاء ل ا اختباري ADFو PPلم تتجاوز القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 0.%

ومع ذلك، بعد أخذ الفرق الأول، أظهر الاختبار أن القيم الحرجة قد تم تجاوزها، مما يدل على أن السلسلة الزمنية لمتغيرات البحث أصبحت مستقرة عند مستوى المعنوية 1%. وبالتالي، يمكن القول إن تكامل هذه المتغيرات من الدرجة الأولى(1)I .

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

جدول (4) :نتائج استقراريه السلسلة الزمنية لمتغيّري البحث.

نوع الاختبار	المتغير		المستوي				الفرق			القرار
			a	b	non	a	b	non		
ADF	LGOV	ADF-stat	1.5593-	1.3634-	1.3909	7.7442-	7.5531-	6.7455-		I(1)
		Prob	0.7851	0.5865	0.9555	0.000***	0.000***	0.000***		
	LTO	pp-stat	1.5838-	1.5756-	0.7698-	5.2302-	5.2939-	5.3928-		I(1)
		Prob	0.7755	0.4824	0.3743	0.001***	0.000***	0.000***		I(1)
نوع الاختبار	المتغير		المستوي				الفرق			القرار
			a	b	non	a	b	non		
pp	LGOV	ADF-stat	1.4068-	1.3688-	1.7577	7.7442-	7.5704-	7.4319-		I(1)
		Prob	0.8382	0.5839	0.9784	0.000***	0.000***	0.000***		
	LTO	pp-stat	1.6662-	1.6326-	0.7698-	5.2302-	5.2939-	5.3928-		I(1)
		Prob	0.7412	0.4541	0.3743	0.001***	0.000***	0.000***		I(1)

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام ، b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط ، non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام، * تعني معنوي عند مستوى معنوية 5%

** تعني معنوي عند مستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات EViews 10

وعلى الرغم من عدم استقرار السلسلتين (LGOV) و (LTO) يمكننا التأكيد على عدم استقرار السلاسل المدروسة. ولجعلها مستقرة، نقوم بأخذ الفروق الأولى لهذه السلاسل.

تؤكد نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلتين (LGOV) و (LTO) على عدم وجود جذر وحدة عند مستوى معنوية أقل من 10%. هذا يشير إلى أن السلسلتين مستقرّتان عند الفروق الأولى(I(1)) ، مما يعني أنهما متكاملتان من الدرجة الأولى.

للتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات السابقة، سنستخدم أسلوب اختبارات الحدود (Bounds Test) لنموذج .ومنهجياً، يجب في البداية استخراج نتائج اختبار الحدود.

2. تحديد درجة التأخير في النموذج

نبدأ بتحديد طول التأخير لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وذلك بالاعتماد على أحد المعايير الثلاثة: معيار أكايكي(AIC) ، ومعيار شوارز(SBC) ، ومعيار هانان كوين (HQ).يتم اختبار طول التأخير الذي يُعطي أقل قيمة لهذه المعايير.

نتيجة اختيار طول التأخير الأمثل موضحة في الجدول (5).

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

الجدول (5) : نتائج معيار (AIC) لاختيار طول الإبطاء الأمثل

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
3.356476	3.421240	3.326944	0.095488	NA	-46.24068	0
0.388104*	0.582395*	0.299507	0.004632	85.88578*	1.657154	1
0.408857	0.732677	0.261195*	0.004482*	7.540159	6.212667	2

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات EViews 10

تعتمد هذه الطريقة على تقدير النموذج المقترح (ARDL) الشرطي، مع استخدام جميع التأخيرات الممكنة من 0 إلى 2 كحد أقصى. النموذج الأمثل هو الذي يوفر أدنى قيمة لمعيار أكايكي (AIC) لمتغيرات النموذج. تشير النتائج إلى أن أفضل طول تأخير لمتغيرات النموذج هو (2) ARDL وفقًا لمعيار AIC .

3. اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test

لتحليل مدى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين الإنفاق العام وحجم إجمالي الناتج، نقوم بإجراء اختبار الحدود. بعد تحديد قيم التأخير الأمثل (3)ARDL، يمكننا الآن تقدير النموذج الشرطي .(ARDL) النتائج موضحة في الجدول (6).

جدول (6): نتيجة اختبار الحدودBounds test

Test Statistic	VALUE	K
F- statistic	3.519834	
Significance	**I(0)**	**I (1)**
10%	3.02	10%
5%	3.62	5%
2.5%	4.18	2.5%
1%	4.94	1%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات EViews 10

تشير القيم المحتسبة لـ (F–statistics) في الجدول (6) الذي يعرض نتائج اختبار الحدود إلى أن القيمة كانت (3.519834)، وهي أكبر من قيم الحد الأكبر للقيم الحرجة عند مستوى 10 %، وعليه يمكننا رفض فرضية العدم، وهو ما يدل على وجود تكامل مشترك، بمعني وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل،تتجه من المتغير التفسيري الانفتاح التجاري نحو المتغير التابع الإنفاق الحكومي في ليبيا وخلال فترة الدراسة.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

4. تقدير معلمات الأجل القصير:

يوضح الجدول رقم (7) نتائج تقدير موذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) ، يتعلق هذا النموذج بطبيعة العلاقة قصيرة الأجل المتغير التابع الممثل الانفاق الحكومي (LGOV); وبين المتغير المستقل الانفتاح الاقتصادي (LTO) . تشير قيمة معلمة تصحيح الخطأ (ECT) إلى أنها سالبة، حيث تبلغ (0.13−) وهي معنوية إحصائياً عند مستوى 1%، حيث تساوي قيمة (P−Value) المصاحبة لها . حيث يتم تصحيح حوالي 13% من أخطاء الأجل القصير في وحدة الزمن (السنة)، مما يقدر بفترة زمنية تصل إلى حوالي ثمان سنوات تقريباً.

جدول (7): نتيجة تقدير معلمات الأجل القصير

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
D(G1(-1))	-0.339549	0.159994	-2.122256	0.0439
CointEq(-1)*	-0.132538	0.039247	-3.377020	0.0024

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات EViews 10

إن معامل تصحيح الخطأ (0.13−) يظهر معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 1%، ويأخذ إشارة سالبة، مما يعني أن نموذج تصحيح الخطأ مقبول. ولكن، يمكن القول إن 13% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في العام الأول، مما يعيد الاقتصاد إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

هذا يعكس دور الانفتاح الاقتصادي في تسريع العودة إلى حالة التوازن في حال حدوث صدمات تؤثر على الاقتصاد الليبي. وتشير هذه النتيجة إلى أن متغيرات الدراسة متكاملة بشكل مشترك ولها علاقة توازنية في الأجل الطويل.

5. تقدير معلمات الأجل الطويل:

من خلال الجدول رقم (8)، الذي يوضح نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغير المستقل (LGOV) والمتغير التابع (LTO) ،نلاحظ أن معلمة الأجل الطويل مقبولة وتظهر معنوية إحصائية عند مستوى 1%. وبالتالي، يتضح أن الواردات في ليبيا تتأثر بشكل إيجابي بالإنفاق الحكومي، مع مرونة تبلغ حوالي0.16.

جدول (8) :نتيجة العلاقة طويلة الأجل

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LTO	0.883113	0.236999	3.726236	0.0010

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات EViews 10

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

استناداً إلى قيم المرونة السابقة، يمكن القول إن الانفتاح التجاري له تأثير كبير في زيادة الإنفاق الحكومي في ليبيا. وتشير هذه النتيجة ضمن النموذج المقترح إلى العلاقة القوية بين الانفتاح التجاري الإنفاق الحكومي في ليبيا في ليبيا خلال فترة الدراسة.

وبناءً على هذه النتيجة، يتبين أن كل تغير بنسبة 1% في الانفتاح التجاري يؤدي الي تغير في نفس الاتجاه يبلغ حوالي0.88% في الإنفاق الحكومي. يشير ذلك إلى أن الإنفاق الحكومي سيزداد مع ازدياد الانفتاح التجاري في ليبيا.

ظهرت نتائج الدراسة أن معامل الانفتاح التجاري جاء موجبًا ودالًا إحصائيًا على المستخدمة، مما يعزز من صحة فرضية التعويض. وتشير هذه النتائج إلى أن الانفتاح التجاري يمثل عاملًا مؤثرًا في تحديد حجم الإنفاق الحكومي في ليبيا. وبناءً على ذلك، فإن استمرار استفادة الدولة من انفتاح اقتصادها وتوسعها في العلاقات التجارية مع الدول الأخرى يتطلب تبني سياسات تجارية فعالة تُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل، بما يحد من اعتماد الأفراد على الدعم الحكومي. كما توصي الدراسة بضرورة إجراء بحوث مستقبلية لبحث تأثير الانفتاح التجاري على مكونات الإنفاق الحكومي بشكل تفصيلي.

اختبارات صلاحية النموذج المقدر:

1- التوزيع الطبيعي للبواقي:

يجب أن تتوافق سلسلة ARDL مع افتراضات طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في تقدير النموذج. كما هو موضح في اختبار Jarque–Bera ، فإن بواقي النموذج المقدر تتبع توزيعاً طبيعياً.

يوضح الشكل رقم (3) أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي، استناداً إلى جميع الإحصائيات المعروضة في الشكل، وخاصة القيمة الاحتمالية التي تزيد عن 1 .%وبالتالي، نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً. ومن هنا، يمكننا القول إن بواقي النموذج تمثل تشويشاً أبيض يخضع لتوزيع طبيعي.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

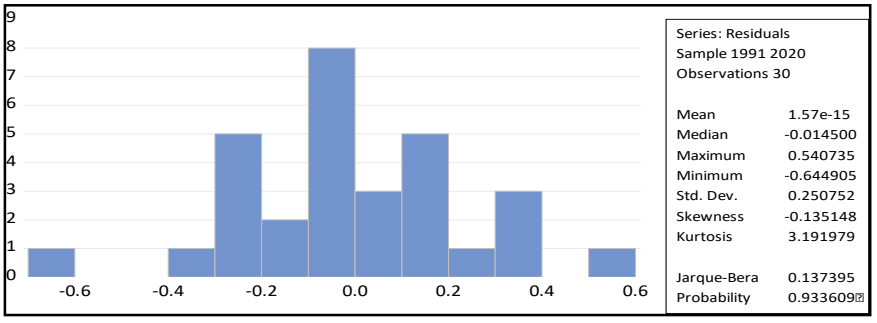

شكل رقم (3):التوزيع الطبيعي للبواقي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات EViews 10

2- اختبار استقراريه معالم النموذج:

للتأكد من خلو النموذج من أي تغيرات هيكلية خلال فترة الدراسة وانسجام معلمات الأجل الطويل مع معلمات الأمد القصير، يجب استخدام أحد الاختبارات المناسبة مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة .(CUSUM of Squares) نتائج هذين الاختبارين موضحة في الشكلين (4) و (5).

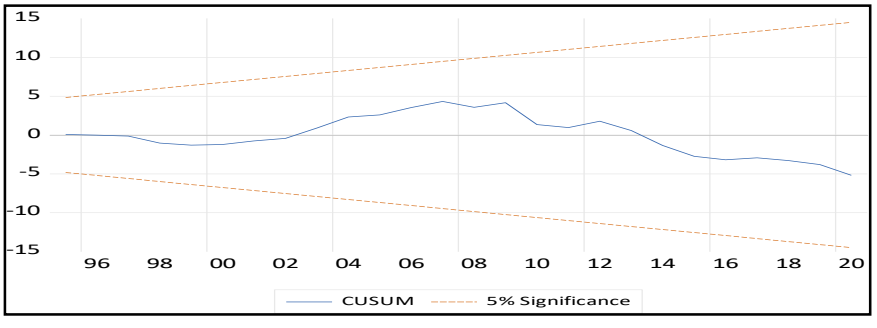

شكل (4) نتائج إختبار CUSUM test

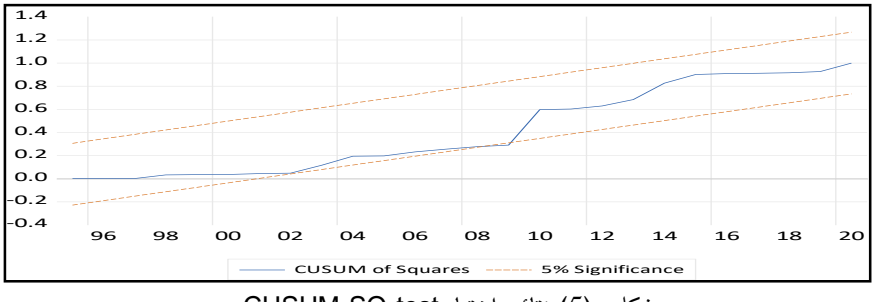

شكل (5) نتائج إختبار CUSUM SQ test

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات EViews 10

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

باستخدام اختبار(CUSUM) ، نلاحظ أن إحصائية هذا الاختبار تبقى داخل مجال الثقة لجميع العينات المعتمدة. أما بالنسبة لاختبار(Kolmogorov–Smirnov) ، فإن إحصائية (CUSUM SQ) لهذا الاختبار تظل أيضاً داخل مجال الثقة طوال الفترة المعتمدة. بناءً على ذلك، يمكننا التأكيد على عدم حدوث أي تغير هيكلي ضمن النموذج وأن معالم النموذج تتمتع بالاستقرار طوال فترة الدراسة، كما أن معلمات الأجل القصير تتماشى مع معلمات الأمد البعيد

1. اختبار ثبات التباين للبواقي:

تشير النتيجة المسجلة في الجدول رقم (9) لاختبار ARCH إلى عدم وجود أثر ARCH، مما يعني أن تباين البواقي ثابت خلال فترة الدراسة. وذلك استناداً إلى القيمة الاحتمالية المرتبطة بإحصائيةLM ، التي من خلالها تم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات تباين الأخطاء.

جدول (9): نتيجة إختبا رثبات التباين للبواقي(Heteroskedasticity Test: White (test

F–statistic	0.979219	**Prob. F(9,20)**	0.4855

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات EViews 10

2. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

تشير نتيجة اختبار (Breusch–Godfrey) للارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي في الجدول (10) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي حتى الدرجة الخامسة. وقد تم ذلك استناداً إلى القيمة الاحتمالية المرتبطة بإحصائيةLM ، مما أدى إلى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

جدول (10): نتيجة اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

F–statistic	0.663293	Prob. F(2,24)	0.5243

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات EViews 10

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانفتاح الاقتصادي على الإنفاق الحكومي في ليبيا، خلال الفترة من 1990 إلى 2020، وذلك باستخدام منهجية "ARDL". أظهرت النتائج

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

وجود علاقة بين الانفتاح الاقتصـــادي والإنفاق الحكومي، مما يدعم بقوة فرضـــية التعويض في ليبيا.

وتقترح فرضـــية التعويض أن ارتفاع مســـتويات الانفتاح التجاري يؤدي إلى توســـع دور الدولة. فمع ازدياد الانفتاح، تزداد الحاجة إلى البنية التحتية، وتتصـــاعد المخاطر الاجتماعية ومتطلبات ســـوق العمل، وغالبًا ما تقوم الدولة بتلبية هذه الاحتياجات من خلال زيادة إنفاقها. ما يحمل آثارًا ســياســية واقتصــادية عدة، إذ يُوجَّه الإنفاق العام في العادة إلى البنية التحتية، ونفقات الضـــمان الاجتماعي، والدعم الحكومي، وذلك لتقليل المخاطر المرتبطة بالانفتاح التجاري. أن النشاط الاقتصادي الحكومي غالبًا ما يتصف بعدم الكفاءة. ووفقًا لهذه النظرية، فإن الســلوك الاقتصــادي العام تحكمه دوافع تعظيمية للجهات السياسية، حيث تفضل الأحزاب السياسات قصيرة الأجل التي تضمن إعادة انتخابها، مما يعيق تحقيق أقصـــى اســـتفادة اقتصـــادية. وبالتالي، قد يؤدي الانفتاح الاقتصادي paradoxically إلى تضخم حجم القطاع العام، وإذا لم يتم التعامل مع ذلك بفاعلية، فإن هذا التضخم قد يؤثر سلبًا على مستوى الناتج في الأجل الطويل.

ومن وجهة النظر النقدية، فإن تمويل الإنفاق الحكومي يعتبر مســـألة محورية، حيث إن اللجوء إلى الاقتراض من القطاع الخاص يؤدي إلى ارتفاع أســعار الفائدة، مما يقلل من اســتثمارات القطاع الخاص فيما يُعرف بتأثير "الإزاحة". ويُعد احتمال حدوث هذا التأثير في الدول التي تنطبق عليها فرضـــية التعويض أمرًا لا ينبغي تجاهله، لأنه قد يحد من تـأثير الإنفـاق العـام على الطلـب الكلي والـدخـل القومي، وبـالتـالي يؤدي إلى تراجع مستويات الناتج القومي.

أخيرًا، لا يعني الانفتاح التجاري بالضـــرورة تدهور توزيع الدخل أو زيادة معدلات الفقر. ولتجنب هذه النتائج الســلبية، يجب على الدول اعتماد إنفاق طويل الأجل يتماشـــى مع مبادئ الدولة الاجتماعية، واتخاذ تدابير هيكلية لضـــمان أن الانفتاح التجاري لا يؤدي إلى اختلالات طويلة الأجل مثل الفقر. ففرضـــية التعويض تقوم جوهريًا على هذا الأساس. ويمكن أن تقدم الأبحاث المستقبلية رؤى مهمة لتقييم العلاقة الاقتصادية بين مســتوى العولمة والقطاع العام، في ســياق دول تتباين في خصــائصــها الاقتصــادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية، وذلك في ظل ظروف عالمية متغيرة.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

المراجع

1. المراجع العربية

ابن سليم، سليم عطية. (2024). قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1990–2019م. المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي – جامعة المرقب، العدد 9، ص. 365–536.

الحويج، حسين فرج؛ علاوي، محمد لحسن؛ الفيتوري، عطية المهدي. (2021). الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في ليبيا (رؤى الاعتبارات البيئية). مجلة الباحث، 21(01)، 225–238. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، أعداد متفرقة.

سالم، سليم عطية. (2013). تحليل تطور الإنفاق العام في ليبيا في الفترة (1986–2010). مجلة الدراسات الأفريقية، المجلد 35، ص. 353–376

2. المراجع الاجنبية

Alesina, A., & Wacziarg, R. (1998). Openness, country size and government. Journal of Public Economics, 69(3), 305–321.

Benarroch, M., & Pandey, M. (2012). Trade openness and government size in developing countries. Economics Bulletin, 32(3), 2025–2035.

Bharati, R., Zaman, K., & Bhanja, N. (2022). Trade openness and government size: Testing the compensation hypothesis across countries. Emerging Markets Finance and Trade, 58(4), 1125–1140.

Cabral, R. (2016). Trade openness and government size: Evidence from Mexican states. Latin American Economic Review, 25(1), 1–22.

Cameron, D. R. (1978). The expansion of the public economy: A comparative analysis. American Political Science Review, 72(4), 1243–1261.deconomie du developpement, 26(2), 51-82

Dixit, V. (2014). Relation between Trade Openness, Capital Openness and Government Size in India: An Application of Bounds Testing-ARDL Approach to Co-integration Foreign Trade Review, 49(1), pp. 1-29

Espuelas, S. (2022). Trade openness and the welfare state: The case of Spain, 1850–2000. European Review of Economic History, 26(1), 1–27. Foreign Trade Review, 49(1), pp. 1-29

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/NAsh1007

Jakopić, A. (2018). Trade openness and government size: Evidence from EU member states. Economic and Social Development: Book of Proceedings, 2, 521–528.

Liberati, P. (2007). Trade openness, capital openness and government size. Journal of Public Policy, 27(2), 215–247.

Lin, S., Kim, D. H., & Wu, Y. (2014). Trade openness and government size in small developing countries. The Journal of International Trade & Economic Development, 23(3), 349–370.

Maluleke, N. (2024). Trade openness and public expenditure in South Africa: An ARDL approach (1980–2021). South African Journal of Economic Policy, 36(1), 89–104.

Molana, H., Montagna, C., & Violato, M. (2004). On the causal relationship between trade openness and government size. Journal of Development Economics, 75(1), 157–173.

Rodrik, D. (1998). Why do more open economies have bigger governments?. Journal of Political Economy, 106(5), 997–1032.

Tekin, R. B., Demir, F., & Kaya, H. (2023). Trade openness and fiscal size: Evidence from transition economies. Eastern European Economics, 61(2), 157–180.

Vianna, A., & Mollick, A. (2018). Commodity price booms and government spending in Latin America: A dynamic panel data analysis. Emerging Markets Review, 36, 122–140.

Williams, K. (2021). Does trade openness affect government size? Evidence from countries with different income levels. Economic Change and Restructuring, 54(1), 45–64.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية